إعادة تصور
اقتصاد اليمن

اصدار رقم: 36
تاريخ: 17 فبراير 2026

دعم تمويل التجارة في اليمن

إعداد: وضاح العولقي ومريم عبد الرحمن

ملخص تنفيذي

أحدثت الحرب تغييراً جذرياً في منظومة تمويل التجارة في اليمن، حيث تحولت من نظام موحد وموثوق تقوده البنوك إلى هياكل متصارعة ومتباينة تتسم بالتعقيد والتكلفة الباهظة. أدى توقف صادرات النفط والغاز – المصدر الرئيسي للإيرادات والنقد الأجنبي في البلاد – وانقسام المؤسسات الاقتصادية الحيوية بين مناطق السيطرة المختلفة إلى خلق مشهد معقد لتمويل التجارة؛ حيث نازع البنك المركزي بصنعاء (التابع للحوثيين)، البنك المركزي بعدن على صلاحياته، وتم إصدار سياسات متضاربة حولت تنظيم الاستيراد وتمويله إلى أداة في الصراع.

مع انهيار النظام المصرفي الرسمي وتفاقم أزمة السيولة، تآكلت الثقة في الخدمات المالية، مما مهد الطريق لهيمنة شبكات التحويلات الأقل تنظيماً على الدورة النقدية وتسهيل التجارة. كما أدت البيئة التنظيمية المجزأة إلى تعريض اليمن لمخاطر مرتبطة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وواجهت المؤسسات المالية اليمنية صعوبات بالغة في الوصول إلى البنوك المراسلة الأجنبية، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الاستيراد وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.

أدى تصنيف الولايات المتحدة لجماعة الحوثيين كمنظمة إرهابية عالمية وما تلا ذلك من عقوبات على البنوك، إلى نقل البنوك اليمنية مراكز عملياتها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، مما أنهى هيمنة الحوثيين على العمليات الرئيسية لها. تواجه هذه البنوك اليوم تحديات تشغيلية كبيرة، ناتجة عن المركزية التقليدية للنظام المالي والسوق التجارية والقاعدة العمالية الواسعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

من جانبها، نفذت الحكومة المعترف بها دولياً، بالتعاون مع البنك المركزي اليمني بعدن، إصلاحات ساهمت مؤخراً في استقرار الريال اليمني، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد. لكي تؤدي هذه اللجنة والبنك المركزي مهامهما بفعالية، يجب تمكينهما من كبح تدهور العملة، وضمان تدفقات النقد الأجنبي، واستخدام هذه الموارد في تمويل واردات السلع الأساسية. لتعزيز ذلك، يجب على الحكومة خلق بيئة أعمال تساعد البنوك على تقديم الخدمات المالية بكفاءة، وتسهيل التجارة، وإيجاد مصادر مستدامة للنقد الأجنبي. يعد الدعم المالي من المملكة العربية السعودية والمانحين الآخرين أمراً حاسماً لرفد الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي والحفاظ على قيمة الريال.

إن التنسيق الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية ضروري لتعزيز قدرة البنوك اليمنية على الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يجب على سلطات الحوثيين وقف الإجراءات العقابية ضد البنوك والتجار، والامتناع عن أي خطوات مستقبلية من شأنها تعميق الانقسام النقدي وتعقيد تمويل التجارة.

بالتوازي مع ذلك، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة في وضع ضمانات وقائية ضمن نظام العقوبات لحماية التدفقات الإنسانية وتحويلات المغتربين، ومع تحسن الظروف، يتعين على المجتمع الدولي دعم إنشاء آلية وطنية شاملة لتمويل التجارة تكون فعالة من الناحية الفنية ومحصنة ضد الصراع السياسي.

* تم إعداد هذا الموجز من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO). في إطار مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن وبالاستناد إلى مدخلات منتدى رواد التنمية.

* نرجو الإشارة إلى هذا المرجع كتالي: وضاح العولقي ومريم عبد الرحمن. موجز "دعم تمويل التجارة في اليمن". مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم (36). مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة ديب روت للإستشارات، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، 17 فبراير 2026. متاح على: https://devchampions.org/ar/publications/policy-brief/trade_finance_in_yemen

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

مقدمة

يلعب تمويل التجارة[1] دوراً محورياً في تسهيل التجارة الدولية من خلال تقديم الدعم المالي للمستوردين والمصدرين، عبر أدوات متنوعة مثل الاعتمادات المستندية.[2] نظراً لاعتماد اليمن تاريخياً على الواردات، فقد اضطلع القطاع المصرفي اليمني بدور حاسم في تسهيل تدفق السلع، حيث بلغ إجمالي واردات اليمن 11.8 مليار دولار قبل اندلاع النزاع الراهن،[3] وكانت البنوك اليمنية هي الميسّر الرئيسي لهذه التجارة، بتمويلها جزءاً كبيراً من السلع الأساسية. مع بداية النزاع، تراجعت قدرة البنوك على تمويل التجارة عبر الاعتمادات المستندية بشكل حاد. رغم ذلك، أظهر القطاع الخاص مرونة استثنائية مع استمرار الصراع، مستفيداً من قنوات تمويل أقل تنظيماً، مثل «الحوالة»، للحفاظ على تدفقات التجارة. عام 2024، قُدر إجمالي الواردات بنحو 15.5 مليار دولار، ومثلت السلع الغذائية الأساسية 37% منها.[4]

أدى استمرار النزاع منذ بداية العام 2015، إلى انهيار اقتصادي كارثي مع تراجع إيرادات الدولة، وتعثر ميزان المدفوعات، ووصول نظام تمويل الاستيراد إلى حافة الانهيار. تضافرت عوامل داخلية وخارجية في الإضرار بالاقتصاد، حيث توقفت صادرات النفط والغاز — المصدر الرئيسي لاحتياطيات النقد الأجنبي في اليمن — بشكل شبه كامل.[5] كما أدى انقسام البنك المركزي اليمني بين أطراف النزاع إلى خلق مشهد مختل ومعقد لتمويل التجارة، حيث سنت الجهات المتنافسة سياسات متناقضة أصابت النظام بالشلل. قوض هذا الانقسام المحاولات الرامية لمعالجة أزمة السيولة في القطاع المصرفي، وأعاق تنفيذ تدابير الاستقرار الاقتصادي على مستوى البلاد.

تسرب النقد إلى الشبكات غير الرسمية، مدفوعاً بتراجع الثقة في النظام المصرفي، سلط الضوء على التحديات العميقة التي تواجه القطاع؛ انهارت العلاقات مع البنوك المراسلة والوسيطة نتيجة للمخاوف الأمنية، مما زاد من عزلة النظام المصرفي. أدى تراجع التجارة إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية للسكان، وباتت إعادة بناء نظام تمويل تجاري كفء وموثوق أمراً بالغ الأهمية لتعافي البلاد في مرحلة ما بعد النزاع.

في نهاية المطاف، تحول نظام تمويل التجارة في اليمن من نظام قوي تقوده البنوك إلى هيكل مجزأ يعتمد على القنوات غير الرسمية، ما عكس الانهيار المؤسسي من جهة، وقدرة القطاع الخاص على التكيف من جهة أخرى؛ فقد أجبر انهيار القنوات

[1] يُشير تمويل التجارة إلى الدعم والخدمات المالية التي تقدمها البنوك للمستوردين والمصدرين لتسهيل معاملات التجارة الدولية، وذلك عبر أنواع مختلفة من الأدوات المالية مثل الضمانات البنكية والاعتمادات المستندية.

[2] الاعتمادات المستندية هي وثائق مالية يصدرها بنك المشتري الأجنبي لضمان دفع القيمة بمجرد قيام البائع (المصدر) بشحن البضائع وتقديم المستندات المطلوبة.

[3] "التقرير السنوي 2015"، البنك المركزي اليمني، 2015.

[4] "التقرير السنوي 2024"، البنك المركزي اليمني - عدن، 2024، https://english.cby-ye.com/files/68c2ef16b4225.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[5] استأنفت الحكومة اليمنية صادرات محدودة من النفط الخام من حوض المسيلة في صيف عام 2016. كما شهد الإنتاج تعافياً تدريجياً، تعزز بعودة الشركات الأجنبية المشغلة أو إم في (OMV) وكالفالي (Calvalley) في عامي 2018 2019، ومع ذلك ظل حجم صادرات النفط أقل بكثير من مستويات ما قبل النزاع. انظر: "أحدث المستجدات الاقتصادية باليمن- ديسمبر/كانون الأول 2019"، البنك الدولي، 28 يناير 2020، https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/yemen-monthly-economic-update-december-2019. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

المصرفية الرسمية — جراء نقص السيولة وانقسام البنك المركزي وتوقف صادرات النفط — المستوردين على اللجوء إلى شبكات غير منظمة مثل أنظمة «الحوالة» للحفاظ على استمرار تدفق التجارة، لا سيما بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية التي تمثل الآن أكثر من ثلث إجمالي الواردات. بينما سمح هذا التكيف بالبقاء على المدى القصير، إلا أنه كرس من حالة الضبابية المالية وقوض السيطرة النقدية. إن إنهاء هذه الدائرة المفرغة من التفكك المالي واستعادة الثقة والكفاءة في نظام تمويل التجارة اليمني يتطلب تحركاً منسقاً على صعيد السياسات: توحيد البنك المركزي، وإعادة بناء الروابط مع البنوك المراسلة، وإنشاء تسهيلات لتمويل التجارة بدعم من المانحين لإعادة ربط الاقتصاد بآليات شفافة ومنظمة يمكنها دعم التعافي والنمو المستدام.

تأثرت اليمن بشدة بصدمات انعدام الأمن الغذائي، حيث تستورد ما يقرب من 90%[6] من المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح والأرز والسكر، وبالتالي، فإن أي اضطراب في قنوات التمويل التي تسهل هذه الواردات يؤثر بشكل مباشر على توفر الغذاء وأسعاره. لقد أثرت القيود والأضرار التي لحقت بموانئ الحديدة بشكل مباشر على دخول واردات الغذاء والوقود، مما أدى إلى زيادة في الأسعار بنسبة 30% منذ بدء عمليات التحالف،[7] وتصاعدت الأزمة تحت وطأة الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية، والعقوبات الرامية إلى وقف الهجمات العسكرية الحوثية في البحر الأحمر.

يشكل قرار الولايات المتحدة الأخير بإعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية عالمية، وما يرتبط به من عقوبات مالية تهديداً جديداً. تخاطر هذه الإجراءات بقطع علاقات البنوك اليمنية بالنظام المالي الدولي، وتعرض قدرتها على تسهيل الواردات الأساسية للخطر، مما يزيد من تقويض نظام تمويل التجارة الهش أصلاً. مع ذلك، فإن تصنيف المنظمة الإرهابية الأجنبية — وخاصة التراخيص المرتبطة به — قد فرض تحولاً في إطار تمويل التجارة في اليمن، وإذا تمت إدارته بعناية، قد يساهم في حماية النظام المصرفي وتمكينه من تمويل التجارة الحيوية، من خلال مسارات امتثال أكثر وضوحاً.

يحلل هذا الملخص الصادر عن مشروع إعادة تصور اقتصاد اليمن، التحولات الدراماتيكية في نظام تمويل التجارة، مع التركيز على كيف أدى انقسام البنك المركزي، والانهيار الاقتصادي الأوسع، وتدابير تقليص المخاطر المتصاعدة من قبل البنوك المراسلة العالمية، إلى إصابة قدرة القطاع المصرفي اليمني على تمويل التجارة بالشلل. تسببت هذه العوامل في عرقلة تدفقات التجارة، ورفع تكاليف الاستيراد، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. يتناول الملخص أيضا تداعيات العقوبات الأمريكية التي قد تؤدي - إذا لم تُدر بحكمة - إلى مزيد من التقويض لوصول اليمن الهش أصلاً إلى تمويل التجارة الدولية. يقدم الملخص في الختام، توصيات عملية للحفاظ على فاعلية أنظمة تمويل التجارة أثناء النزاع وضمان استدامتها بعد الحرب.

[6] "برنامج الأغذية العالمي يوزع الغذاء، لكنه يحذر من تحديات الوصول إلى الجوعى في اليمن"، برنامج الأغذية العالمي - الولايات المتحدة، 20 أبريل 2015، https://wfpusa.org/news/wfp-distributes-food-but-warns-of-challenges-reaching-hungry-people-in-yemen/. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[7] "الصواريخ والغذاء: أزمة انعدام الأمن الغذائي في اليمن من صنع الإنسان"، مذكرة إيجازية من منظمة أكسفام، ديسمبر 2017، https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/bn-missiles-food-security-yemen-201217-en.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

تمويل التجارة فترة ما قبل النزاع

قبل اندلاع النزاع، كان مشهد تمويل التجارة في اليمن يدار عبر منظومة منسقة بشكل جيد تتماشى مع المعايير الدولية؛ وهي نتيجة لتضافر جهود البنك المركزي والقطاع المصرفي والتجار الذين بنوا علاقات وطيدة ضمن الأنظمة المالية والتجارية العالمية. قبل عام 2014، كان الاقتصاد اليمني مستقراً نسبياً، وهو ما تجلى في استقرار أسعار السلع وأسعار الصرف، فضلاً عن قدرة البنك المركزي على الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي. اعتمدت هذه الاحتياطيات على صادرات النفط والغاز، التي بلغت قيمتها 6.4 مليار دولار عام 2014، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي وصلت إلى 3.3 مليار دولار.[8] مكنت هذه الاحتياطيات البنك المركزي من توفير العملة الصعبة لتمويل استيراد السلع الأساسية مثل الأدوية والمواد الغذائية، وتثبيت سعر الصرف عند 215 ريالاً يمنياً للدولار الواحد، مما حافظ على استقرار أسعار السلع الأساسية للمستهلكين.

لعب القطاع المصرفي دوراً محورياً من خلال تقديم الخطوط الائتمانية. سهلت هذه الخطوط شراء السلع عبر توفير خدمات تمويل وائتمان مرنة للمستوردين، مما بنى جسور الثقة بين القطاع المصرفي والمستوردين والبنوك المراسلة. خلال تلك الفترة، مكن الاستقرار الذي شهدته اليمن من الوصول إلى شبكة السويفت (SWIFT)، مما أتاح للبنك المركزي إنفاذ إجراءات العناية الواجبة على حسابات البنوك المراسلة الخارجية.

مع اندلاع النزاع الحالي، غرقت اليمن في أزمة مالية شاملة؛ حيث وجه التوقف المفاجئ لصادرات النفط والغاز ضربة قاصمة لإيرادات الدولة، مما أدى إلى انخفاض الصادرات بنسبة تزيد عن 50% عام 2015.[9] أدى هذا التراجع الحاد إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، مما نتج عنه نقص في النقد الأجنبي الذي يعد مكوناً رئيسياً لعمليات تمويل التجارة، وبحلول العام 2018، ارتفع عجز النقد الأجنبي إلى نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، مما عكس الوضع المالي المتردي في اليمن.[10]

تفاقمت الأزمة بشكل أكبر جراء الأضرار الجسيمة التي لحقت بالموانئ الحيوية وطرق التجارة، فضلاً عن انقسام البنك المركزي؛ فبينما يتمتع البنك المركزي اليمني التابع للحكومة، والذي يعمل من عدن، باعتراف دولي، إلا أنه يعاني من محدودية سيطرته المحلية. بالمقابل، يمتلك البنك المركزي اليمني الخاضع لسيطرة الحوثيين في صنعاء

[8] "الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، يوليو 2014، https://documents1.worldbank.org/curated/en/373331468sys-tems052751480the/pdf/898440REVISED00ue030JULY020140FINAL.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[9] إبراهيم المؤيد، "تحديات الاقتصاد اليمني خلال الفترة (أبريل 2015 - أغسطس 2016)"، المركز اليمني للدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 أكتوبر 2017، https://www.yecscs.com/article/115. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[10] "اليمن: المرصد الاقتصادي - خريف 2018"، البنك الدولي، 22 أكتوبر 2018، https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-fall-2018. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

تأثيرا واسعا على المراكز الاقتصادية في اليمن، بما في ذلك المدن الكبرى والأسواق الاستهلاكية والقنوات المالية، لكنه يخضع لعقوبات دولية. أدى هذا الانقسام إلى صدور توجيهات وسياسات متضاربة، لا سيما فيما يتعلق بتحويلات الأموال، والاعتمادات المستندية لتمويل الاستيراد، وعلاقة القطاع المصرفي بالنظام المالي العالمي، مما خلق بيئة معقدة ومختلة لتمويل التجارة.[11]

يوضح المخطط البياني أدناه مدى تراجع إجمالي واردات اليمن في السنوات الأولى من الحرب نتيجة لأزمة تمويل التجارة والعوامل المرتبطة بها.

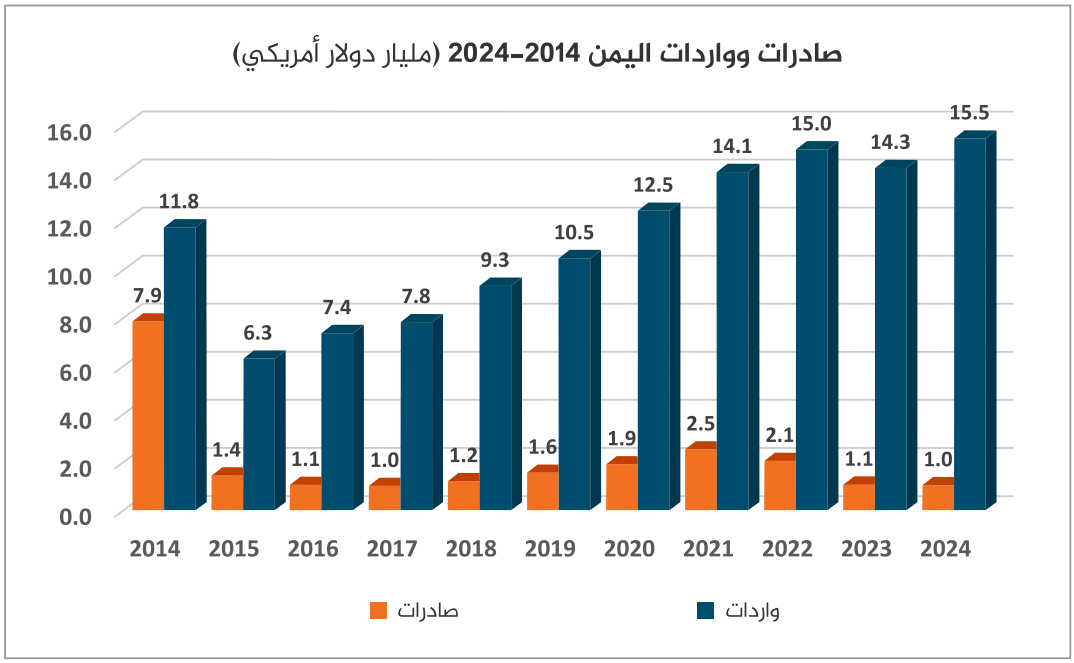

المصدر: البنك المركزي اليمني[12]

[11] "التقرير السنوي 2024"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2024، https://english.cby-ye.com/files/68c2ef16b4225.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[12] "التقرير السنوي 2015"، البنك المركزي اليمني، 2015؛ "التقرير السنوي 2020"، البنك المركزي اليمني - عدن، 2020، https://cby-ye.com/files/61e3d1527d3d1.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025؛ "التقرير السنوي 2022"، البنك المركزي اليمني - عدن، 2022، https://cby-ye.com/files/64a1f54c878e1.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025؛ "التقرير السنوي 2024"، البنك المركزي اليمني - عدن، 2024، https://english.cby-ye.com/files/68c2ef16b4225.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

انقسام البنك المركزي وتحويل تمويل التجارة إلى أداة في الصراع

في سبتمبر 2016، أصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي، قراراً بنقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء التي تمثل المركز المالي التاريخي، إلى العاصمة المؤقتة عدن. عقب هذا الانقسام، غرق القطاع المالي في حالة من الفوضى نتيجة انهيار آليات دعم تمويل التجارة. أصبحت المتغيرات الثلاثة الأساسية في معادلة تمويل التجارة: البنك المركزي، والنظام المصرفي، والمستوردون التجاريون، محاصرة في أتون معركة متصاعدة بالتوازي مع أطراف النزاع، حيث سعى كل طرف إلى الانفراد بفرض شروطه وتنظيم عمليات تمويل التجارة بشكل أحادي.

في نوفمبر 2016، تلقى القطاع المالي اليمني ضربة موجعة بقطع اتصال السويفت (SWIFT) عن البنك المركزي بصنعاء،[13] ورغم إعادة ربط مركزي عدن بالشبكة في أبريل 2017، إلا أن النظام ظل معطلاً من الناحية التشغيلية بسبب نقص الخبرة العملية في عدن، ومحدودية احتياطيات النقد الأجنبي، مما حرم المستوردين من الوصول إلى العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملياتهم. نتيجة لذلك، هجر كبار المستوردين النظام المصرفي الرسمي تدريجياً ولجأوا إلى شركات الصرافة لتمويل تجارتهم الخارجية، وهو ما أضعف بشكل كبير الإجراءات الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلاد.

مع تشديد البنوك المراسلة لقيودها بسبب المخاطر الاقتصادية العالية في اليمن، أصبحت قدرة البنك المركزي على الوصول إلى النقد الأجنبي محدودة، مما أثّر على علاقة القطاع المالي اليمني بالنظام المالي العالمي. انخرط البنكان المركزيان المتنافسان في صنعاء وعدن في صراع مرير على السلطة الرقابية وسياسات تمويل التجارة، مما نتج عنه تشريعات أعاقت العمليات التجارية،[14] حيث سعى كل طرف إلى بسط نفوذه على الموارد المالية. من الناحية الفعلية، سيطر البنك المركزي بعدن على احتياطيات النقد الأجنبي والوصول إلى شبكة سويفت، بينما بسط البنك المركزي بصنعاء نفوذه على البنوك الكبرى التي كانت تتخذ من صنعاء -الخاضعة لسيطرة الحوثيين- مقراً لها.

[13] وضاح العولقي، "أزمة الثقة في البنك المركزي اليمني: تقييم مزاعم الفساد التي أطلقتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 26 مارس 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/13747. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[14] أنشأ البنكان المركزيان المتنافسان آليات تمويل تجاري متميزة ومتصارعة، مثل إنشاء الحوثيين لـ "لجنة المدفوعات" في عام 2018، وتشكيل البنك المركزي بعدن مؤخراً لـ "اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد". تعمل هذه الآليات المتباعدة بشكل مستقل وتصدر لوائح متضاربة بشأن تمويل التجارة. كما فرض البنك المركزي بعدن متطلبات لاستخدام الاعتمادات المستندية وألزم البنوك بالارتباط بنظام سويفت (SWIFT) والمشاركة في مزادات العملة. في الوقت ذاته، حظر البنك المركزي بصنعاء على البنوك التابعة له استخدام هذه الآليات ومنع مشاركة البيانات أو التعاون مع البنك المركزي بعدن، بينما ضغط الأخير على البنوك لنقل مقارها الرئيسية إلى المناطق الخاضعة لسيطرته أو مواجهة العزل عن النظام المالي العالمي. أدت هذه القرارات المتضاربة إلى إرباك البنوك المحلية، وأعاقت إصدار الاعتمادات المستندية والمدفوعات الدولية، ورفعت تكاليف الاستيراد، مما أثر بشكل مباشر على تدفق السلع الأساسية والتجارة الدولية.

أدى انقسام البنك المركزي إلى تشظٍ نقدي، نتج عنه تداول عملتين متمايزتين؛ حيث تُستخدم الريالات اليمنية «القديمة» في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بينما تتداول الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي بعدن (بعد عام 2016) في مناطق سيطرة الحكومة، عقب قرار حظرها من قبل سلطات الحوثيين. تطبق منطقة «الريال القديم» سعر صرف ثابت يتم فرضه عبر تقييد عمليات تحويل الأموال، وإلزام شركات الصرافة باستخدام سعر الصرف الرسمي، وفرض عقوبات على المخالفين. بالمقابل، شهد «الريال الجديد» تضخماً حاداً ومستمراً جراء اعتماد الحكومة سياسة نقدية توسعية لتعويض العجز المالي الكبير.

لم يقتصر أثر نظام العملة المزدوج هذا على عرقلة حصول الشركات على تمويل للواردات فحسب، بل خلق أيضاً عوائق كبيرة أمام التجارة البينية بين المناطق، مما زاد من الطلب على العملة الأجنبية ورفع التكاليف، وأدى ذلك بدوره إلى مزيد من عدم استقرار العملة، وتراجع الاستثمار الأجنبي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. منتصف العام 2018، أطلق البنك المركزي بعدن أول اعتماداته المستندية المدعومة بوديعة سعودية بقيمة ملياري دولار، لدعم استيراد خمس سلع أساسية هي: الأرز، والقمح، والسكر، والحليب، وزيت الطهي. وفرت هذه الخطوة بعض الانفراج رغم طبيعتها القائمة على السيولة النقدية وآلية تنفيذها غير المرنة.[15]

في محاولة للسيطرة على الاقتصاد اليمني والنقد الأجنبي، أنشأت سلطات الحوثيين لجنة المدفوعات عام 2018. كانت هذه اللجنة منسقة مع البنك المركزي بصنعاء، وسعت إلى تقويض سيطرة البنك المركزي بعدن على احتياطيات النقد الأجنبي، استغل الحوثيون سيطرتهم على صنعاء، التي تمثل المركز المالي والتجاري للبلاد، ونظرًا للتركز السكاني في الشمال، حيث يعيش نحو 70% من سكان اليمن، أدى التركز الديموغرافي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين إلى حصول هذه المناطق على نصيب الأسد من أموال المساعدات الإنسانية، التي بلغت 5.2 مليار دولار عام 2018، وقد استغل الحوثيون تدفق العملات الأجنبية لتمويل الواردات إلى مناطقهم.[16] منذ العام 2018، سعى البنك المركزي بعدن مراراً لإخضاع المساعدات الخارجية لإشرافه، بهدف تثبيت أسعار السلع ومنع الحوثيين من تحويل تلك الأموال لصالحهم، إلا أن المانحين أبدوا تحفظاً حيال تداخل تمويل المساعدات مع التعقيدات الفنية الناتجة عن تباعد أسعار صرف الريال بشكل متسارع.[17]

[15] وضاح العولقي، "أزمة الثقة في البنك المركزي اليمني: تقييم مزاعم الفساد التي أطلقتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 26 مارس 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/13747. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[16] "ملخص الدولة لليمن 2020"، خدمة التتبع المالي (FTS)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2020، https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2020. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[17] أليكس هاربر ووضاح العولقي، "ضرب عصفورين بحجر: توجيه التحويلات المالية للمساعدات المقدمة إلى اليمن نحو دعم استقرار أسعار السلع الأساسية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 2023، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/20583. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

خلال الفترة (ديسمبر 2018- ديسمبر 2019)، ساهمت الوديعة السعودية في تحسين قدرة البنك المركزي بعدن على تثبيت العملة، حيث تم التداول بسعر 591 ريالاً مقابل الدولار الواحد، ولكن بحلول نهاية العام 2020، دفعت جملة من العوامل العملة إلى مستوى منخفض جديد بلغ 916 ريالاً مقابل الدولار.[18] وتعرض استخدام الاعتمادات المستندية المدعومة سعودياً لتمويل الواردات لعرقلة شديدة بسبب سوء الإدارة الداخلية، والضبابية، وانعدام الشفافية، والانقسام الإداري العميق بين إدارة البنك المركزي بعدن واللجنة الاقتصادية العليا التابعة للحكومة؛[19] فقد استُخدم سعر صرف تفضيلي بأقل من قيمته الحقيقية لتمويل الواردات، مما خلق فرصاً للمضاربة منحت الأولوية لنخب مختارة على حساب استقرار السوق بشكل عام. بحلول مارس 2021، كان البنك المركزي بعدن قد استنزف كافة احتياطياته من النقد الأجنبي تقريباً، مما حد من قدرته على تمويل واردات السلع الأساسية.[20]

انتقل البنك المركزي بعدن، في نوفمبر 2021، إلى آلية جديدة لتمويل التجارة عبر بيع العملة الأجنبية بالمزاد باستخدام منصة ريفينيتيف (Refinitiv). هدفت هذه المزادات إلى توفير النقد الأجنبي للتجارة وكبح التدهور المتسارع في سعر صرف الريال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. أثبتت المزادات فاعلية وتنافسية أكبر من الآلية السابقة المرتبطة بالوديعة السعودية البالغة ملياري دولار أمريكي؛ حيث كان سعر الصرف لتمويل الواردات متوافقاً بشكل وثيق مع سعر السوق الموازية، كما ساهمت منصة ريفينيتيف الإلكترونية، المتسمة بشفافية أكبر، في تقصير دورة التمويل.

مع ذلك، اتخذ البنك المركزي بصنعاء إجراءات عدائية ضد البنوك اليمنية لمنعها من الاشتراك في المنصة أو استخدامها لتمويل الواردات إلى الأسواق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إذ عارض بشدة تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة بقيمة 665 مليون دولار للبنك المركزي بعدن في أغسطس 2021. كما انتقد إعلان بنك إنجلترا أواخر العام 2021 عن إمكانية الإفراج عن احتياطيات بقيمة 82 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 110.7 مليون دولار) لصالح البنك المركزي بعدن، وهي الأموال التي كانت مجمدة منذ انقسام البنك المركزي.[21]

[18] وضاح العولقي، "أزمة الثقة في البنك المركزي اليمني: تقييم مزاعم الفساد التي أطلقتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 26 مارس 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/13747. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[19] المصدر نفسه.

[20] المصدر نفسه.

[21] "جبهات جديدة في الحرب الاقتصادية - تقرير اليمن، أغسطس/ آب 2021"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 10 سبتمبر 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/15076. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

أمر البنك المركزي بعدن البنوك اليمنية بالارتباط بشبكة سويفت سكوب (SWIFT SCOPE)،[22] في نوفمبر 2022، وسمح الحوثيون بهذه الخطوة على مضض لتجنب العزلة المالية الكاملة. اشترط البنك المركزي بعدن على البنوك المستفيدة مشاركة البيانات التشغيلية الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للوصول إلى أموال حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي. كان على البنوك المشاركة في مزادات النقد الأجنبي التابعة للبنك المركزي بعدن الحصول على شهادات امتثال لتحسين علاقاتها مع البنوك الخارجية. مع ذلك، أعاقت الإجراءات القسرية التي اتخذتها السلطات في صنعاء قدرة البنوك اليمنية على التعامل مع النظام المالي العالمي لتمويل التجارة، وعرضتها في الوقت ذاته لعواقب عدم الامتثال، حيث أثار طلب البيانات التشغيلية للبنوك، كجزء من الامتثال لمتطلبات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، غضب سلطات الحوثيين التي حذرت البنوك من مشاركة المعلومات. خلق ذلك ساحة معركة جديدة، حيث أصدر كل بنك مركزي قائمته الخاصة للبنوك الممتثلة وهدد بمعاقبة غير الملتزمين.

عقب انتهاء الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في أكتوبر 2022، كثف الحوثيون حربهم الاقتصادية ضد الحكومة اليمنية، وحرموها من مصادرها الرئيسية للعملة الصعبة؛ فقد قطعوا وصول الحكومة إلى إيرادات النفط عبر سلسلة من الهجمات بالطائرات المسيرة، مما أدى فعلياً إلى حصار الصادرات منذ أواخر العام 2022.[23] صعدت سلطات الحوثيين النزاع الاقتصادي بشكل أكبر مطلع العام 2023، بإصدار توجيهات جديدة تحظر على التجار في مناطق سيطرتها إجراء معاملات مالية مع أربعة بنوك محلية (ثلاثة منها تقع مقراتها الرئيسية في عدن)، كما منعتهم من استلام العملات الصعبة الناتجة عن مزادات البنك المركزي بعدن، مما خلق تقسيماً جغرافياً فعلياً في نظام الاعتمادات المستندية. سرعان ما صعد البنك المركزي بصنعاء بشكل أكبر بإصدار تعميم يحظر على البنوك والمستوردين التجاريين المشاركة في مزادات البنك المركزي بعدن، مدعياً أن ذلك ضروري لمنع تهريب العملة الصعبة من مناطق الحوثيين إلى مناطق الحكومة ومعالجة نقص السيولة الحاد في الأسواق التي تقع تحت سيطرة الحوثيين.[24] عقدت هذه الإجراءات القسرية عمل البنوك اليمنية في النظام المالي العالمي وعمقت هشاشتها تجاه المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال.

[22] "سويفت سكوب" (SWIFT Scope) هو حل متكامل وقوي لذكاء الأعمال تقدمه مؤسسة سويفت؛ حيث يوفر للمؤسسات المالية والبنوك المركزية أدوات لتحليل بيانات المعاملات وإدارة السيولة والامتثال لمتطلبات التقارير التنظيمية.

[23] "توقف صادرات النفط يستمر والحكومة توافق على شروط الدعم الدولي" تقرير اليمن، ديسمبر 2022، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 ديسمبر 2022، https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/november-2022/19261. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[24] مقابلة مع اثنين من المصرفيين، أحدهما في صنعاء والآخر في عدن، يناير 2023.

استمرت قيمة الريال الجديد في التراجع، حيث اضطر البنك المركزي بعدن مراراً إلى تعليق مزاداته وسط تقلص مخزوناته من العملة الصعبة، وأدى غياب الدعم المالي السعودي في الوقت المناسب إلى تكريس دورات سريعة من تقلبات العملة. عندما كانت تلك المزادات تُقام، شهدت معدلات اكتتاب محدودة انخفضت إلى ما دون 50٪ نتيجة حظر الحوثيين للمشاركة وضعف اهتمام البنوك اليمنية. فضل المستوردون التجاريون بشكل متزايد، تأمين العملة الصعبة من السوق المفتوحة، متجاوزين المزادات كآلية للتمويل. بحلول منتصف يوليو 2025، كان الريال الجديد قد هوى إلى 2,900 ريالا مقابل الدولار الواحد، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق.[25]

أدى الانقسام المؤسسي والتنظيمي إلى نقل أجزاء من الدورة النقدية إلى منافذ الصرافة التي تعمل خارج إشراف البنك المركزي؛ وبعد سنوات من المبادرات المتنافسة وغير المنسقة، اعتمدت الحكومة اليمنية نهجاً موحداً لمأسسة تمويل الاستيراد ومعالجة أزمة العملة بفعالية. في يوليو 2025، تم إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد،[26] واستحدثت هذه اللجنة آلية جديدة تفرض على المستوردين تقديم طلبات التمويل عبر البنوك أو شركات الصرافة، والتي تقوم بدورها بمراجعتها وإحالتها إلى اللجنة للموافقة عليها، ولا يمكن إصدار المدفوعات أو التغطية إلا بعد الحصول على هذه الموافقة. تهدف تلك الآليات إلى تنظيم الواردات، ومنع معاملات السوق السوداء، وحماية العملة، وتوجيه التجارة عبر القنوات المالية الرسمية والخاضعة للإشراف. لتحقيق ذلك، مُنحت اللجنة صلاحيات واسعة لتنظيم الطلب على العملات الأجنبية، والتحكم في تمويل الاستيراد، وكبح جماح المضاربة، وقد أسفرت هذه التنظيمات المشددة عن نتائج فورية، حيث ارتفعت قيمة الريال الجديد بشكل ملحوظ لتصل إلى 1,630 ريالا مقابل الدولار بنهاية 2025، بعد أن سقط إلى 2,900 ريالا منتصف يوليو.

قوبلت آليات البنك المركزي بعدن بمعارضة شديدة من البنك المركزي بصنعاء، الذي سارع إلى حظر البنوك وشركات الصرافة الخاضعة لسيطرة الحوثيين من التعامل مع آلية تمويل الاستيراد الجديدة التابعة للجنة.[27] كان الغرض من هذا الحظر هو تقويض قدرة البنك المركزي بعدن على الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي لدى القطاع المالي، والحفاظ على سيطرة الحوثيين على التدفقات المالية المربحة.

[25] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "انتعاش الريال في ظل تنشيط البنك المركزي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 2025، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/25788. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[26] "برئاسة محافظ البنك المركزي رئيس اللجنة.. لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد تدشن أولى اجتماعاتها"، البنك المركزي اليمني، 17 يوليو 2025، https://cby-ye.com/news/832. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[27] "اليمن: الحوثيون يمنعون التجار من تحويل قيمة السلع عبر البنك المركزي في عدن"، يمن فيوتشر، 18 أغسطس 2025، https://yemenfuture.net/news/33175. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

في سبتمبر 2025، أمرت لجنة الاستيراد المشكلة حديثاً سلطات الجمارك في الموانئ البرية والبحرية الخاضعة لسيطرة الحكومة، بتقييد دخول البضائع المستوردة التي لم تحصل على تصريح إفراج صادر عن وحدتها الفنية. بموجب هذا الإجراء الجديد، يجب على المستوردين التجاريين تقديم وثائق رسمية تثبت أن تمويل الشحنة تم تقديمه وفقاً للوائح المعتمدة من اللجنة. تمثل هذه الخطوة بالنسبة للحكومة إجراءً حاسماً لمعالجة المشكلات المزمنة المتعلقة بالتهرب الجمركي، والتي قام فيها المستوردون التجاريون بإصدار اعتمادات مستندية وهمية وتزوير مستندات الشحن لخفض كمية الشحنات وقيمتها بشكل مصطنع، وبالتالي تقليل الرسوم الجمركية التي يدفعونها لسلطات الجمارك. مع ذلك، تكدست الحاويات في موانئ مثل، عدن بسبب رفض بعض التجار الامتثال للقواعد الجديدة التي تلزمهم بفتح اعتمادات مستندية عبر لجنة الاستيراد والبنك المركزي بعدن.

رغم انتقال نظام سويفت (SWIFT) إلى عدن تحت الإشراف المباشر للبنك المركزي بعدن، إلا أن الحوثيين حاولوا مراراً التدخل فيه أو التحايل عليه، إذ شمل هذا التدخل إلزام البنوك بتمويل واردات لشركات واجهة موالية للحوثيين، بعضها تابعة لأفراد يخضعون بالفعل لعقوبات أمريكية.[28] لضمان استمرار تدفق السلع عبر جميع المناطق بتكاليف معقولة، لا بد من معالجة فجوات التنسيق بين اللجنة والبنوك والصرافين وسلطات الجمارك والمستوردين العاملين في كل من المناطق، سواء الخاضعة لسيطرة الحوثيين أو تلك الخاضعة لسيطرة الحكومة. يعد هذا التنسيق ضرورياً لتجنب التأخير الإجرائي، وعدم الكفاءة المالية، والانقطاعات الخطيرة في تدفق السلع الأساسية.

[28] مقابلة مع مسؤول مصرفي رفيع في عدن، أكتوبر 2025.

العزلة المالية وظهور الشبكات غير الرسمية

على الرغم من أن معدل الشمول المالي في اليمن لا يتجاوز 12% من البالغين،[29] إلا أن النظام المالي نفسه يلعب دوراً محورياً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، من خلال ضمان تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق المحلية، ودعم الصادرات، والمساهمة في المالية العامة؛ وقد واجه الاقتصاد اليمني صعوبات وعقوبات متتالية منذ العام 2012، عندما فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (OFAC) والاتحاد الأوروبي عقوبات على أفراد وكيانات متهمة بعرقلة مبادرة انتقال السلطة التابعة لمجلس التعاون الخليجي.[30] أدى ذلك إلى تقويض سمعة النظام المالي اليمني وساهم في عزلته. في عام 2015، وضعت مجموعة العمل المالي (FATF) اليمن على «القائمة الرمادية» بسبب ضعف تدابير الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،[31] ولاحقاً، منحت وكالة «داغون» (Dagon) للتصنيف الائتماني اليمن تصنيف (CCC)، مما يشير إلى أنها دولة عالية المخاطر ائتمانياً، مع قدرة محدودة على الوفاء بديونها السيادية والتزاماتها المالية.[32]

كان القطاع المصرفي اليمني قد حافظ على علاقات قوية مع بنوك مراسلة كبرى مثل «سيتي بنك» و«جي بي مورغان تشيس» و«بنك أوف نيويورك»،[33] ولكن نتيجة لتدهور سمعته، قطعت العديد من البنوك الغربية علاقاتها وفرضت قيوداً على التحويلات، وبمجرد اندلاع النزاع، بدأت البنوك المراسلة في عملية «تقليص المخاطر»، مما أجبر المؤسسات المحلية على الوفاء بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو مواجهة العزل.[34] قطعت العديد من المؤسسات صلاتها بالبنوك اليمنية بسبب مخاوف من خرق قوانين مكافحة غسل الأموال، مما قصر معاملات البنوك على التحويلات المتعلقة بالمنظمات الدولية. في يونيو 2016، علق بنك المشرق في نيويورك تعامله مع القطاع المصرفي اليمني،[35] كما أغلق «كومريز بنك» و«دويتشه

[29]"وثيقة معلومات المشروع: مشروع البنية التحتية والشمول المالي في اليمن (P180708)"، البنك الدولي، 30 يناير 2024، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099020524222030472/pdf/P1807081099fcf001b08d18196a95ed7a7.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[30]بيتر سالزبوري، "الشاحنات واليمن يحترق: الفقر والحرب واللامبالاة السياسية"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 22 يونيو 2017، https://agsiw.org/wp-content/uploads/2017/06/Salisbury_Yemen_ONLINE.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[31]"الدول الخاضعة لمراقبة مشددة - القائمة الرمادية"، مجموعة العمل المالي https://www.fatf-gafi.org/en/countries/detail/Yemen.html، (FATF). تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[32]"مذكرة سياسات اليمن 3: جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن"، البنك الدولي، 22 أكتوبر 2018، https://documents1.worldbank.org/curated/en/371961508411374137/pdf/120538-WP-P159636-PUBLIC-Yemen-PN-No-3-Edited-clean.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[33]مقابلة مع مصدر مصرفي مطلع على الخدمات التجارية التي يقدمها القطاع المصرفي اليمني، يونيو 2025.

[34]تريسي دورنر وليات شيتريت، "فهم تقليص المخاطر المصرفية وآثاره على الشمول المالي: دراسة استكشافية"، المركز العالمي للتعاون الأمني، نوفمبر 2015، https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/rr-bank-de-risking-181115-en_0.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[35]مقابلة مع مصدر مصرفي مطلع على الخدمات التجارية التي يقدمها القطاع المصرفي اليمني، يونيو 2025.

بنك» حسابات الدبلوماسيين اليمنيين والطلاب الدارسين في الخارج،[36] وبحلول عام 2017، كان المنفذ الخارجي الوحيد عبر القطاع المصرفي اللبناني، الذي انهار لاحقاً.

لم تقتصر الأزمة على العلاقات مع البنوك المراسلة والوسيطة، بل واجهت البنوك المحلية أيضاً أزمة سيولة حادة. بداية النزاع، أدى توقف صادرات النفط والغاز — المصدر الرئيسي للعملة الصعبة والإيرادات العامة للبلاد — إلى إضعاف قدرة البنك المركزي على دعم الأدوات المالية والاعتمادات المستندية لتمويل الواردات (كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه). أدى ذلك إلى أزمة سيولة حادة أغرقت البنوك في دوامة من نقص العملات الأجنبية والمحلية، وهو ما ترسخ بفعل النفاد الدراماتيكي للأوراق النقدية المادية للريال لدى البنك المركزي، إذ تفاقمت أزمة السيولة أواخر العام 2016، مع قيام البنك المركزي بتجميد أرصدة البنوك، ومُنعت البنوك من الوصول إلى القيمة الاسمية لاستثماراتها في أذون الخزانة، كما توقف دفع الفوائد على هذه الاستثمارات في الدين،[37] وسرعان ما أصبحت بعض البنوك غير قادرة على إدارة تدفقاتها النقدية أو تلبية طلبات السحب من العملاء، وتدهورت الثقة العامة بالقطاع المصرفي بين المودعين من الأفراد والتجار على حد سواء، وانتقلت التدفقات النقدية من القطاع الرسمي إلى النظام المالي غير الرسمي.

بدءاً من العام 2020، حظرت سلطات الحوثيين تداول الأوراق النقدية الجديدة للريال - المطبوعة من قبل البنك المركزي بعدن- والتي تدفقت بعد ذلك بكثرة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وخلال العام 2020، قلص البنك المركزي بعدن تمويله لواردات السلع الأساسية بسبب استنزاف احتياطياته من النقد الأجنبي، مما حد من تدخلاته في السوق. كما تراجعت تدفقات العملات الأجنبية مع انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية الدولية، وأدى الإغلاق الاقتصادي المرتبط بجائحة كورونا في المنطقة، إلى تراجع التحويلات المالية إلى اليمن. زاد تدهور الأوراق النقدية الورقية من تفاقم أزمة السيولة في القطاع المصرفي؛ فبرغم تهالك تلك الأوراق النقدية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلا أنهم رفضوا استخدام الأوراق المطبوعة من قبل الحكومة، واستمروا بدلاً من ذلك في الاعتماد على الأوراق القديمة التي لا تزال قيد التداول، رغم أنها مهترئة وتالفة للغاية وتجاوزت بالفعل عمرها الافتراضي المحدد بـ 18 شهراً. عندما انتقل البنك المركزي إلى عدن، قُدر إجمالي مبلغ العملة الوطنية - المتداولة اسمياً في السوق - بنحو 1.3 تريليون ريال، لكن نسبة هائلة بلغت 90% من هذه الأوراق كانت غير قابلة للاستخدام.[38]

[36] بنجامين ياتكه، "ألمانيا - ما سبب إلغاء حسابات بنكية مع اليمن واليمنيين؟"، دويتشه فيله، 12 مارس 2017، https://p.dw.com/p/2Z2xQ. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[37] وضاح العولقي، "معالجة تُقل أعباء الدين العام في اليمن"، ورقة بيضاء رقم 12 ضمن مشروع إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية / ديب روت للاستشارات / كاربو، 20 يوليو 2022، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_EconomyNo12_Ar-2.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[38] فارع المسلمي ووضاح العولقي، "إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن: خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 15 فبراير 2019، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7086. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

تبنى البنك المركزي بعدن سياسة توسع نقدي حادة بعد انتقاله إلى عدن لاستبدال قاعدته النقدية المتهالكة، لكن البنوك التي يقع مقرها الرئيسي في صنعاء - الخاضعة لسيطرة الحوثيين - مُنعت من استخدام الريالات الصادرة حديثاً لتمويل التجارة، وظهرت كيانات صرافة غير خاضعة للتنظيم لملء هذا الفراغ، حيث استقطبت حصة كبيرة من التدفقات المالية التي كانت تتدفق عبر القطاع المصرفي. ارتفع حجم العملة المتداولة خارج النظام المصرفي اليمني من 811 مليار ريال عام 2014، إلى 3.3 تريليون ريال بحلول عام 2024.

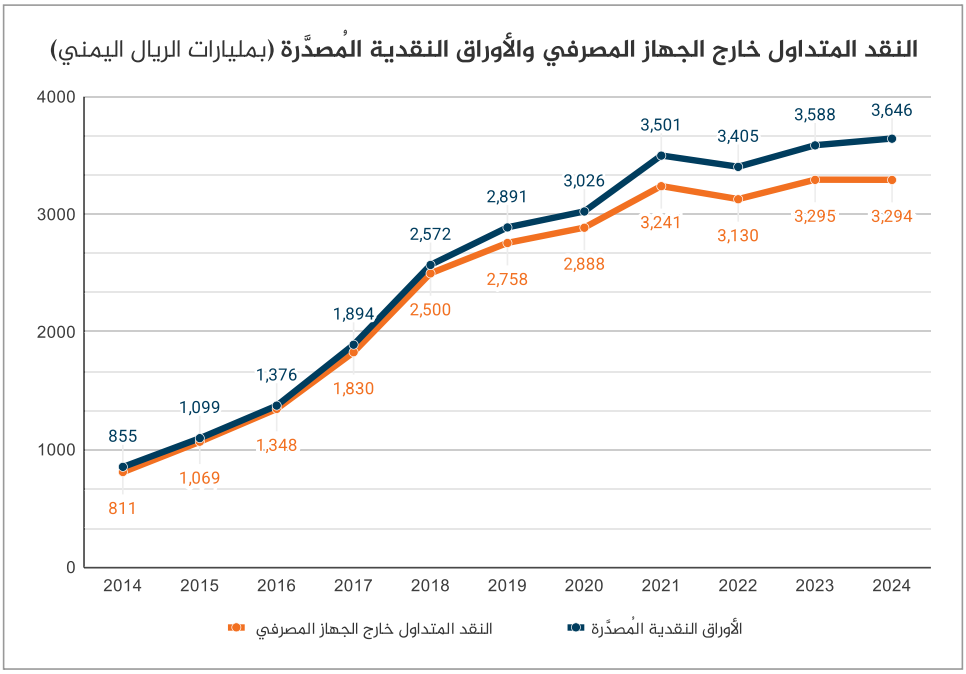

المصدر: البنك المركزي اليمني.[39]

لقد قوّض هذا التحول الكبير في الدورة النقدية قدرة النظام المصرفي الرسمي على تمويل التجارة، وسرعان ما تكرست ممارسة التمويل عبر منافذ الصرافة كبديل ثابت.

تفاقمت الضائقة المالية للحكومة بشكل أكبر بعد استهداف البنية التحتية لعمليات تصدير النفط والغاز بضربات الطائرات المسيرة والصواريخ الحوثية في خريف عام 2022، مما حرم الحكومة من مصدرها الرئيسي للعملة الأجنبية. أثر ذلك على المراكز المالية الخارجية للبنوك اليمنية، مما انعكس بشكل مباشر على العمليات التجارية، كما ضاعفت «أسلمة» الحوثيين للنظام المالي اليمني - من خلال قانون «منع المعاملات الربوية» لعام 2023، الذي حظر المعاملات القائمة على الفائدة - من أزمة السيولة في القطاع المصرفي، وساهم ذلك في انقسام النظام المصرفي في البلاد، وعقد تمويل التجارة عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وتلك الخاضعة للحكومة.

[39]"التقرير السنوي 2015"، البنك المركزي اليمني، 2015؛ "التقرير السنوي 2020"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2020، https://cby-ye.com/files/61e3d1527d3d1.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025؛ "التقرير السنوي 2022"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2022، https://cby-ye.com/files/64a1f54c878e1.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025؛ "التقرير السنوي 2024"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2024، https://english.cby-ye.com/files/68c2ef16b4225.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

عقوبات جديدة

في 22 يناير 2025، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قراراً تنفيذياً بإعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO)[40] بموجب قانون الهجرة والجنسية الأمريكي، وذلك بسبب هجماتهم المستمرة على السفن التجارية والسفن البحرية الأمريكية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. هدفت تلك الإجراءات إلى عزل الحوثيين وتقويض قدرتهم على استخدام النظام المصرفي الرسمي لتمويل عملياتهم، مع تعزيز سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً على القطاع المالي في الوقت ذاته.

بين شهري يناير وأبريل 2025، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية أيضاً عقوبات محددة على اثنين من البنوك الرائدة في اليمن، وهما بنك اليمن والكويت[41] وبنك اليمن الدولي،[42] لتقديمهما دعماً مالياً للحوثيين. أدت هذه العقوبات إلى عزل البنكين تماماً عن النظام المالي العالمي، مما أعاق قدرتهما على تسهيل تمويل التجارة، كما فُرضت عقوبات على أعضاء بارزين في البنك المركزي بصنعاء التابع للحوثيين لدورهم في تهريب الأسلحة وغسل الأموال وشحن النفط الإيراني غير المشروع، بمن في ذلك المحافظ هاشم إسماعيل المداني، الذي اتُّهم بتسهيل تحويلات من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني إلى الحوثيين.[43]

في ذات السياق، وبين شهري أبريل ويونيو 2025، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية أيضاً عقوبات على سفن وشركات شحن بسبب تورطها في نقل النفط إلى الموانئ التابعة للحوثيين،[44] واستهدفت العقوبات شبكة من الكيانات والسفن والأفراد المتورطين في تهريب النفط لدعم الحوثيين، كجزء من الحملة المستمرة لتقويض قدرتهم المالية وتعطيل تمويلهم العملياتي.[45] في سبتمبر، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) عقوبات جديدة استهدفت شبكة إيرادات ومشتريات الحوثيين،[46] وتعد من

[40]"ورقة حقائق: الرئيس دونالد ج. ترامب يعيد تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية"، البيت الأبيض، 22 يناير 2025، https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/01/fact-sheet-president-donald-j-trump-re-designates-the-houthis-as-a-foreign-terrorist-organization. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[41]"الخزانة تزيد الضغوط المالية على الحوثيين"، وزارة الخزانة الأمريكية، 17 يناير 2025، https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy2794. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[42]"الخزانة تستهدف بنك اليمن الدولي لدعمه الحوثيين"، وزارة الخزانة الأمريكية، 17 أبريل 2025، https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0092 . تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[43]"الاقتصاد، تقرير اليمن، يناير-مارس 2025"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 أبريل 2025، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jan-mar-2025/24574. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[44]"الخزانة تستهدف سفناً تنقل مشتقات نفطية للحوثيين"، وزارة الخزانة الأمريكية، 28 أبريل 2025، https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0113. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[45]"الخزانة تفرض عقوبات على تجارة النفط والشحن غير المشروع للحوثيين"، وزارة الخزانة الأمريكية، 20 يونيو 2025، https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0174. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[46]"الخزانة تفرض عقوبات على شبكات الإيرادات والمشتريات غير المشروعة للحوثيين"، وزارة الخزانة الأمريكية، 11 سبتمبر 2025، https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0243. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

بين الأوسع نطاقاً حتى الآن، حيث شملت 32 فرداً وكياناً، بالإضافة إلى أربع سفن، في اليمن والإمارات والصين وجزر مارشال. يواجه هؤلاء تهم جمع الأموال من خلال تهريب النفط غير المشروع واستيراد السلع عبر الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ومع اشتداد القيود على الواردات والتهريب، جعل الضغط على التدفقات التجارية من تمويل التجارة تحدياً أكثر مركزية؛ حيث واجه المستوردون صعوبة متزايدة في الوصول إلى العملة الصعبة أو تأمين أدوات التمويل، مما أدى إلى تفاقم اختناقات الإمداد ورفع تكلفة السلع الأساسية في جميع أنحاء اليمن.

عقب التصنيف الأمريكي، سعت البنوك اليمنية بشكل متزايد إلى نقل عملياتها الرئيسية إلى عدن، لتجنب العواقب الوخيمة لانتهاك قوانين تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية الأمريكية؛ وقد وضع هذا البنوك تحت الإشراف المباشر للبنك المركزي بعدن، بدلاً من البنك المركزي بصنعاء. بينما حاول الحوثيون الحفاظ على مركزيتهم المالية في صنعاء، قامت جميع البنوك تقريباً بنقل عملياتها الرئيسية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بحلول شهر يوليو،[47] مما مثل تحولاً حاسماً في المشهد المالي للبلاد، حيث ألزم البنك المركزي بعدن البنوك بالنقل الفعلي للإدارة العليا وقواعد البيانات والأنظمة، وأعلن عن تعليق أي معاملات مع البنك المركزي في صنعاء أو أي مؤسسات أخرى خاضعة لسيطرة الحوثيين.

بعد عملية الانتقال، عززت البنوك اليمنية امتثالها للأطر القانونية الأمريكية الخاصة بتصنيف المنظمات الإرهابية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ظل غياب التدخل الحوثي المباشر. مع ذلك، حاول البنك المركزي بصنعاء تقويض تنظيم البنوك التي تم نقلها، بما في ذلك محاولات استغلال قدرتها على تمويل التجارة والاستيراد.

[47] مقابلة مع مسؤول رفيع في القطاع المصرفي مقيم في عدن، أغسطس 2025.

نقص في العملة الأجنبية

كان لدى البنك المركزي اليمني 5.3 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، عام 2013، مدعومة بصادرات النفط والغاز والدعم المالي الخارجي،[48] حيث قدمت المملكة العربية السعودية مليار دولار كائتمان، وحصلت الحكومة على قرض بقيمة 500 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في يوليو 2014.[49] ساهم هذا الدعم في الحفاظ على الاحتياطيات رغم المناخ السياسي والاقتصادي الصعب، حيث احتفظ البنك بـ 4.6 مليار دولار في نهاية العام.

مع تصاعد التوترات السياسية، عام 2015، توقفت صادرات النفط والغاز بشكل شبه كامل؛ ولتمويل واردات السلع، أنفق البنك المركزي 2.58 مليار دولار، أي ما يعادل 55٪ من الاحتياطيات المتبقية،[50] وانخفضت الاحتياطيات إلى 700 مليون دولار بحلول سبتمبر 2016، مع نقل مقر البنك من صنعاء إلى عدن.[51] أواخر العام 2022، توقفت صادرات النفط فعلياً جراء هجمات الحوثيين على موانئ الضبة والنشيمة ورضوم،[52] مما أدى إلى قطع المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن الحكومة.[53] أظهر أحدث تقرير سنوي للبنك المركزي بعدن للعام 2024 أن صادرات النفط الحكومية انخفضت إلى الصفر خلال عامي 2023 و2024، مما يشير إلى نقص حاد ومستمر في العملة الأجنبية.[54]

حصار الحوثيين لصادرات النفط جعل الحكومة معتمدة بشكل خطير على المساعدات الخارجية المتذبذبة؛ حيث تظهر البيانات أن أن تمويل المانحين وصل إلى حوالي 3.85 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2019، قبل أن ينخفض إلى حوالي 3.16 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ثم ارتفع مرة أخرى إلى حوالي 3.51 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024. تشهد المساعدات تذبذبا منذ العام 2022، بالتزامن مع الغزو الروسي لأوكرانيا، كما حالت البيئة التنظيمية المنقسمة دون بذل أي جهد منهجي لربط هذه الموارد بتمويل الاستيراد.[55] اعتمدت الحكومة أيضاً على دعم سعودي غير منتظم، مما أثر

[48]"التقرير السنوي 2013"، البنك المركزي اليمني، 2013، https://www.resourcedata.org/dataset/rgi-central-bank-of-yemen-annual-report-2013/re-source/8f86235a-0457-4fd5-ad0e-11600d89cf9b/view/fee5aac1-fa99-434f-a353-56cf9a1b66e0. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[49]"مذكرة سياسات اليمن 3: جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن"، البنك الدولي، 22 أكتوبر 2018، https://documents1.worldbank.org/curated/en/371961508411374137/pdf/120538-WP-P159636-PUBLIC-Yemen-PN-No-3-Edited-clean.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[50]المصدر نفسه.

[51]منصور راجح، وأمل ناصر، وفارع المسلمي، " اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2 نوفمبر 2016، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/59. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[52]"الحوثيون يستهدفون الموانئ النفطية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2022، https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/octo-ber-2022/19070. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[53]نبد والي ووضاح العولقي، "إنقاذ اقتصاد اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 9 ديسمبر 2024، https://sanaacenter.org/files/RescuingYemens_Economy_ar.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[54]"التقرير السنوي 2024"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2024، https://english.cby-ye.com/files/68c2ef16b4225.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[55]أليكس هاربر والوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "ضرب عصفورين بحجر: توجيه التحويلات المالية للمساعدات المقدمة إلى اليمن نحو دعم استقرار أسعار السلع

على تمويل الواردات الأساسية، وساهم في تفاقم التضخم وإضعاف الريال اليمني. ورغم تجاوز التحويلات السنوية 3 مليارات دولار،[56] إلا أن انقسام البنك المركزي حال دون الاستفادة المثلى منها لدعم الواردات.

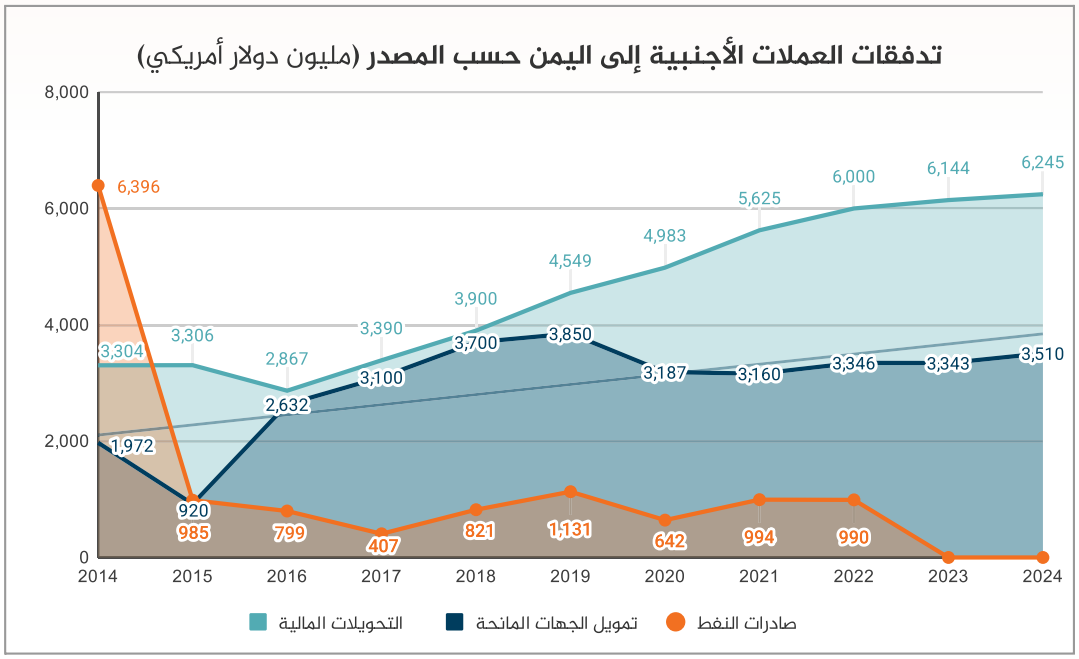

المصدر: البنك المركزي اليمني- عدن،[57] المستجدات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن،[58] الاوتشا.[59]

الأساسية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 أغسطس 2023، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/20583 . تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[56]"التحويلات الشخصية المستلمة (بالدولار الأمريكي الجاري) - الجمهورية اليمنية"، مجموعة البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF PWKR.CD.DT?locations=YE. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[57]"التقرير السنوي 2020"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2020، https://cby-ye.com/files/61e3d1527d3d1.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025؛ "التقرير السنوي 2024"، البنك المركزي اليمني في عدن، 2024، https://english.cby-ye.com/files/68c2ef16b4225.pdf. تم الدخول في 26 نوفمبر 2025.

[58]"المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد 20 - نوفمبر 2016"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-issue-20-november-2016

[59]بلغ تمويل المانحين 1,972 مليون دولار أمريكي في عام 2014 و920 مليون دولار أمريكي في عام 2015. ويشمل ذلك منحًا خارجية للحكومة بقيمة إجمالية قدرها 1,614 مليون دولار أمريكي في عام 2014 و45.4 مليون دولار أمريكي في عام 2015. أما المبالغ المتبقية فتعكس التمويل الفعلي الذي أبلغ عنه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لليمن: https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2015

خاتمة

لا يـزال مسـتقبل تمويـل التجـارة في اليمـن محفـوفاً بالغمـوض، جـراء تضـارب السـلطات النقديـة، وتراجـع ثقـة المسـتهلك في القطـاع المصـرفي، والاعتمـاد المتزايـد على قنـوات التمويـل غيـر الرسـمية. أدت الضغـوط الخارجيـة المسـتمرة، بمـا في ذلـك العقوبـات والإجـراءات التنظيميـة المتباينـة، إلـى تفاقـم التحديـات التـي تواجههـا البنـوك اليمنية في تأميـن التمويـل والتسـهيلات التجاريـة اللازمـة، ولا تقتصـر هـذه التحديـات على اسـتقرار النظـام المالـي فحسـب، بـل تمتـد لتشـمل الأمـن الغذائـي وارتفـاع الأسـعار وتراجـع القـدرة الشـرائية. تتطلـب معالجـة هـذه الأزمـة حلـولاً متعـددة المسـتويات تجمـع بيـن الإصلاحـات الداخليـة والتـدخلات الدوليـة لحمايـة التدفقـات الماليـة الضروريـة للتخفيـف مـن الأثـر الإنساني للنزاع.

لتمويـل التجـارة أهميـة خاصـة في بلـد يعتمـد بشـكل شـبه كامـل على الـواردات لتوفيـر الغـذاء والاحتياجـات الأساسـية؛ ونظـراً للانقسـام المتجـذر في إدارات البنـك المركـزي، فـإن تصنيـف الحوثييـن كـ «منظمـة إرهابيـة أجنبيـة» والعقوبـات المصاحبـة لـه، قـد يخاطـر بعـزل المؤسسـات الماليـة اليمنيـة. صعـدت البنـوك المراسـلة الدوليـة مـن إجـراءات تقليـص المخاطـر، وهـو مـا يُرجـح أن يـؤدي إلـى مزيـد مـن التعطيـل لتمويـل التجـارة عبـر فـرض تكاليـف تشـغيل باهظـة على البنـوك - التـي تعانـي أصلًا- لتمويـل واردات السـلع، وتواجـه البنـوك اليمنيـة حاليـا ضغـوطاً متزايـدة للتكيـف مـع إطـار قانونـي مقيـد وسـريع التطـور، والحفـاظ على إمكانيـة الوصـول إلـى الأسـواق العالميـة، وضمـان الامتثـال للمعاييـر الدوليـة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، والحفـاظ على دورهـا في تسـهيل المسـاعدات الإنسانية والتحويلات والواردات الحيوية.

يعـد الانخـراط الاسـتباقي أمـراً حيـوياً لبنـاء قـدرات البنـك المركـزي بعـدن والبنـوك اليمنيـة، للتعامـل مـع تعقيـدات نظـام العقوبـات والاسـتمرار في تمويـل الـواردات التجاريـة. يشـمل ذلـك التواصـل مـع المؤسسـات الماليـة الدوليـة لوضـع إرشـادات واضحـة للامتثـال المالـي للشـركات اليمنيـة، لا سـيما تلـك العاملـة في المناطـق الخاضعـة لسـيطرة الحوثييـن، وعندما تسـمح الظـروف، مـن المهـم إعـادة إنشـاء قنـاة وطنيـة لتمويـل التجـارة للـواردات الأساسـية مـن خلال آليـة محميـة يشـرف عليهـا ممثلـون فنيـون مـن كلا السـلطتين النقديتيـن تحـت تسـهيل دولـي. يجـب أن تتولـى هـذه القنـاة إدارة الاعتمـادات المسـتندية وتخصيـص العملة الأجنبيـة للغـذاء والوقـود والمـدخلات الحيويـة، مثـل أعلاف الحيوانـات والحبـوب، وأن تظـل بمنأى عن التنافس السياسي اليومي بين عدن وصنعاء.

توصيات السياسات

إلى الحكومة اليمنية والبنك المركزي بعدن

- تعزيز البنية التحتية المالية لتهيئة بيئة أعمال مناسبة للبنوك التي انتقلت إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتمكينها من الحفاظ على قدرتها على تقديم الخدمات المالية وتسهيل التحويلات وتمويل الواردات للتجار اليمنيين في جميع أنحاء البلاد.

- إنشاء ومأسسة التنسيق بين الجهات المعنية (لجنة الاستيراد، البنوك، شركات الصرافة، المستوردون، مصلحة الجمارك) لتوحيد وتسهيل إجراءات مراجعة وطلب ومراقبة طلبات الاستيراد والتمويل. ويشمل ذلك تحسين قدرة لجنة الاستيراد على إدارة الموافقات والتمويل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات الجمركية والمحلية تسريع عملية التخليص وتسريع عملية النقل الداخلي للبضائع المستوردة عبر مناطق السيطرة، لضمان تدفق السلع بسلاسة عبر الموانئ البرية والبحرية إلى جميع الأسواق الاستهلاكية بتكاليف معقولة.

- التمكين الكامل للجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد والبنك المركزي بعدن، لكبح الأنشطة المزعزعة لاستقرار العملة، وحوكمة تدفقات العملة الصعبة واستخدامها لتمويل واردات السلع الأساسية. يجب على الحكومة الامتناع عن التدخل في أي من الوظائف النقدية للبنك المركزي واحترام استقلاليته الكاملة للحفاظ على استقرار الأسعار كهدف رئيسي، وفقاً للقانون.

- يجب على الحكومة معالجة الفجوات المؤسسية في منظومة صنع القرار الاقتصادي الشاملة؛ حيث يتعين عليها ضمان تنسيق مؤسسي فعال بين البنك المركزي والوزارات والهيئات الحكومية (بما في ذلك وزارة المالية ومصلحة الجمارك ومؤسسات مكافحة الفساد) لحوكمة كافة جوانب تمويل التجارة، وهو أمر ضروري لإنفاذ تدابير مكافحة التهرب التي وضعتها لجنة الاستيراد.

- يجب على الحكومة استخدام آلية تمويل الاستيراد الجديدة لتنشيط القطاع المصرفي الرسمي، بما في ذلك استخدامها لتأمين واردات السلع وضخ السيولة مباشرة في البنوك المنتقلة للحفاظ على دورها في صرف رواتب القطاع العام.

- تطوير آلية مستدامة وطويلة الأمد لتمويل الاستيراد، وقد يشمل ذلك دراسة جدوى الاستئناف التدريجي لصادرات النفط كمصدر رئيسي طويل الأمد للعملة الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنك المركزي بعدن إنشاء الأطر المؤسسية والتنظيمية اللازمة لتحفيز توجيه الأموال الأجنبية وتحويلات المغتربين اليمنيين عبر النظام المصرفي الرسمي.

- التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لدعم مبادرات بناء القدرات الفنية للبنوك اليمنية، مع التركيز على تعزيز قدراتها في الامتثال الدولي (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لاستعادة العلاقات مع البنوك المراسلة.

- يجب على البنك المركزي بعدن الحفاظ على قنوات التواصل والاستجابة الاستباقية مع هيئات صنع القرار الأمريكية، وبالتحديد وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)؛ حيث يساعد هذا التواصل في الحصول على إرشادات واضحة لكل من البنوك اليمنية والقطاع الخاص بشأن معايير تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO) ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمريكية. كما يجب على البنك المركزي بعدن تمكين وحدة جمع المعلومات المالية التابعة له لتقديم إرشادات واضحة وسريعة للبنوك اليمنية حول كيفية التعامل مع أطر الامتثال هذه.

إلى سلطات الحوثيين والبنك المركزي بصنعاء

- السماح للبنوك بالمشاركة في نظام تمويل الاستيراد التابع للبنك المركزي بعدن.
- التوقف عن اتخاذ مزيد من الإجراءات التصعيدية التي تعمق نظام العملة المزدوج، مثل طباعة أوراق نقدية جديدة، أو التدخل في شؤون البنوك التي تتخذ من صنعاء مقراً لها.
- السماح بنقل العمليات الرئيسية للبنوك إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، وهو إجراء فرضته متطلبات الامتثال الدولية لحماية البنوك من المخاطر المالية والعقوبات الدولية.
- التعاون مع أي جهود تنسيق مشتركة أو وساطة أممية لخفض التصعيد في «عسكرة» خطط تمويل التجارة وتوحيد ولايتها التنظيمية.

إلى المجتمع الدولي

- دعم جهود الحكومة والبنك المركزي بعدن لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك الإجراءات الجارية لتنظيم معاملات تمويل التجارة الخارجية وتثبيت سعر صرف الريال.
- على المانحين الخارجيين، مثل مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، تقديم المساعدة الفنية، ودعم بناء القدرات للوظائف التنظيمية والامتثال في البنك المركزي بعدن؛ فوجود قطاع مالي ممتثل في عدن أمر ضروري للوصول إلى النظام المالي العالمي، وبالتالي استمرار عمليات تمويل التجارة.
- على المملكة العربية السعودية تقديم دعم مالي كافٍ لرفد احتياطيات البنك المركزي بعدن التي تكاد تنفد، وتمكينه من تشغيل لجنة الاستيراد المشكلة حديثاً لتمويل التجارة (بما في ذلك الغذاء والدواء) والحفاظ على قيمة الريال والقدرة الشرائية للمواطنين.

- ضرورة التعاون الدولي بين الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة لليمن، لحماية تدفقات المساعدات والتحويلات من خلال وضع استثناءات واضحة في العقوبات، لضمان استمرار تحويلات المساعدات والمغتربين.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصوّر اقتصاد اليمن ومنتدى روّاد التنمية المرتبط بها إلى الإسهام في التقدّم نحو تحقيق السلام والتنمية بشكل شامل ومستدام في اليمن. وذلك بالسعي إلى تحقيق الآتي: أ) تمكين اليمنيين من المشاركة في بناء السلام الاقتصادي. ب) تحسين فهم أهم مجالات السياسات المتعلقة ببناء السلام الاقتصادي والتنمية في اليمن. تنفذ هذه المبادرة بالشركة بين: مؤسسة ديب روت للاستشارات، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

عن الكُتاب

وضاح العولقي كبير الاقتصاديين في مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية منذ عام 2019. ويتمتع بخبرة تزيد عن عقد من الزمن في مجال البحوث الاقتصادية والتحليل وتطوير السياسات المتعلقة باليمن. وقد شغل عدة مناصب رئيسية في البنك المركزي اليمني. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص المالية من المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية.

مريم عبد الرحمن، باحثة يمنية تكتب باسم مستعار لأسباب أمنية.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.
www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.
www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.
www.carpo-bonn.org

بتمويل من: بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن.

للتواصل: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حي الجلاء، خور مكسر، عدن، اليمن | البريد الإلكتروني: info@sanaacenter.org
www.sanaacenter.org